

Distr.: General
6 March 2012
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الدورة التاسعة عشرة
البند ٦ من جدول الأعمال
الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

جمهورية مولدوفا

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات، والالتزامات الطوعية، والردود
المقدمة من الدولة موضوع الاستعراض

* لم تحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.

١- تأخذ حكومة جمهورية مولدوفا علماً بتقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل وبالتدابير الإضافية الواجب اتخاذها لتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد. وقد أجريت دراسة دقيقة لتوصيات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل وسيتم مراعاتها أثناء عملية إدخال التعديلات على خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١١-٢٠١٤ و/أو القوانين المعيارية الأخرى ذات الصلة. وقد تم، في أوائل هذا العام، إنشاء لجنة لرصد تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، بإشراف مكتب نائب رئيس الوزراء. وستعمل هذه الآلية أيضاً من أجل تحسين التقيّد بالملاحظات الختامية والتوصيات الموجهة إلى جمهورية مولدوفا من هيئات حقوق الإنسان التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ومجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وتنفيذ تلك الملاحظات.

٢- وفيما يتعلق بسلسلة التوصيات، نظمت حكومة مولدوفا مشاورات مشتركة مع المؤسسات الوطنية وأصحاب المصلحة المعنيين. وبعد إجراء مناقشات ومداولات مطولة، تقدم جمهورية مولدوفا ردها كالتالي:

التوصيات ١-٧٦ و ٢-٧٦ و ٣-٧٦

٣- مقبولة جزئياً: ستجري حكومة مولدوفا دراسة متعمقة للآثار ذات الصلة المترتبة [من أجل الوقوف على الإمكانيات المتاحة بشأن] على التصديق على و/أو الانضمام، في نهاية المطاف، إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والبروتوكولين الاختياريين للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٤- وفي سياق البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تشاور خبراء من المفوضية السامية لحقوق الإنسان مع سلطات مولدوفا. وقد وضعت وزارة العمل والحماية الاجتماعية والأسرة، مؤخراً، خطة عمل للتعاطي مع الملاحظات الختامية للجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتتضمن هذه الخطة أموراً منها إجراء دراسة جدوى بهدف النظر في إمكانية التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن المزمع إجراء تلك الدراسة في عام ٢٠١٢.

التوصية ٤-٧٦

٥- مقبولة جزئياً: تواصل السلطات الوطنية تنفيذ تدابير ترمي إلى ضمان احترام حقوق الإنسان للجميع. ومبادئ عدم التمييز وعالمية الحقوق والمساواة في التمتع بها هي مبادئ أساسية وتمثل العمود الفقري لنظام حماية حقوق الإنسان في مولدوفا. وبغية تعزيز القواعد القائمة وإيجاد آلية حقيقية وقابلة للتطبيق لتنفيذ هذه المبادئ، تمت صياغة قانون بشأن منع ومكافحة

التمييز. وقد وضع هذا القانون بشكل وثيقة قانونية متكاملة تتضمن قائمة إرشادية لمعايير تمييزية، تشمل حظر التمييز على أساس الميول الجنسية وتُنشئ مجلساً لمنع ومكافحة التمييز.

٦- وبما أن المشاورات التي تمت كشفت النقاب عن وجود حساسيات معينة داخل المجتمع، فقد شرعت الحكومة في إجراء مشاورات واسعة النطاق تستهدف أموراً منها ضمان ألا تقتصر الموافقة على هذا القانون على الحكومة فحسب بل أن تشمل أيضاً المجتمع المولدوفي بأسره.

٧- ومن هذا المنظور، فإن الجهود الفورية ستوجه نحو تعزيز مبادئ حقوق الإنسان، بما في ذلك المبدأ الأساسي للمساواة وعدم التمييز لأي سبب من الأسباب جميعها، والتسامح، وتجنب التشويه المصطنع لمجتمع المثليات والمتليين جنسياً ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية.

التوصية ٧٦-٥:

٨- **مقبولة:** إن إصلاح المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أولويات الحكومة، وهو ينعكس في استراتيجية إصلاح قطاع العدالة للفترة ٢٠١١-٢٠١٦. وقد أنشأت وزارة العدل، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، فريقاً عاماً لتعديل قانون المحامين البرلمانين وتعزيز الاستقلالية الوظيفية والمالية للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التي تشمل أمين مظالم الأطفال.

التوصية ٧٦-٦:

٩- **مقبولة:** ستواصل حكومة مولدوفا دعم عملية تمثيل المرأة في هياكل الدولة الانتخابية والإدارية على النحو الوارد في الأهداف الإنمائية للألفية. ويجري حالياً تقييم قانون تكافؤ الفرص للنساء والرجال بهدف تعزيز آلية تنفيذه. وسينظر، بهذا المعنى، في اتخاذ المزيد من الإجراءات التشريعية والإدارية.

التوصية ٧٦-٧:

١٠- **مقبولة/ قيد التنفيذ:** إن حكومة مولدوفا ملتزمة بالإعمال التدريجي للحقوق الأساسية الاجتماعية والاقتصادية. وهناك جهود تبذل لتحسين التركيز على أكثر الفئات المحرومة في المجتمع، وزيادة مستوى الحد الأدنى للأجور والمعاشات التقاعدية والعلاوات الاجتماعية. وقد وضع قانون الميزانية لعام ٢٠١١ حداً أدنى مضموناً للدخل الشهري.

التوصية ٧٦-٨:

١١- **مقبولة:** تعمل الحكومة على حماية ملكية كل الناس، وتُطبق الأحكام القانونية العامة المتعلقة بالملكية على الجماعات الدينية أيضاً. وفي الوقت نفسه، ستشرع السلطات الوطنية في عملية استشارية لتقييم مشكلة ملكية الأراضي التابعة للكنائس.

التوصية ٧٦-٩

١٢ - مقبولة/قيد التنفيذ: شرعت الحكومة منذ عام ٢٠٠٩ في اتخاذ إجراءات محددة الهدف لضمان حرية الجميع في التعبير وتجنب فرض أية قيود على الأنشطة الصحفية، أو التدخل في سياسات هيئات التحرير. وتبث محطات التلفزيون والإذاعة المحلية برامج بلغات الأقليات الوطنية كما تصدر الصحف والمجلات بلغات الأقليات. ووفقاً لاستطلاع للرأي العام أجري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، حصلت وسائل الإعلام على المركز الثاني من بين أكثر المؤسسات ذات المصداقية في هذا المجال. فضلاً عن ذلك، فإن من المجالات التي أشير إلى إحراز تقدم ملحوظ فيها حرية وسائل الإعلام وإمكانية الوصول إلى المعلومات.

التوصية ٧٦-١٠

١٣ - مقبولة/قيد التنفيذ: ستواصل حكومة مولدوفا العمل على ضمان تقديم الوجبات المدرسية إلى طلاب المدارس الابتدائية، بما في ذلك في المناطق الريفية وإلى الطلاب من الأسر الضعيفة اجتماعياً.

التوصيتان ٧٦-١١ و ٧٦-١٢

١٤ - مقبولة/قيد التنفيذ: يتصور الإطار القانوني الوطني إيجاد الظروف اللازمة لضمان احترام الحق في التعليم بلغات الأقليات. ويُعطى التلاميذ والطلبة الحق في اختيار لغة التدريس في أي مستوى من مستويات التعليم.

١٥ - وقد بدأت عملية الإصلاح الهيكلي لضمان الجودة العالية لعملية التعليم والاستجابة للمؤشرات الديمغرافية الحالية. وتقوم الدائرة المحلية العامة بموافقة وزارة التعليم بتبسيط شبكة مؤسسات التعليم في المرحلة ما قبل الجامعية.

١٦ - وتضم شبكة مؤسسات التعليم في المرحلة ما قبل الجامعية للفترة ٢٠١١-٢٠١٢، ٤٥٦ مؤسسة (مدارس ابتدائية ومتوسطة وثانوية) منها ٢٧٨ مدرسة يمكن الحصول فيها على التدريس باللغة الروسية و ٨١ مؤسسة مختلطة.

التوصية ٧٦-١٣

١٧ - مقبولة: تنظر الحكومة في اتخاذ خطوات للتعجيل بعملية التصديق وضمان التنفيذ الفعال.

التوصية ٧٦-١٤

١٨ - مقبولة جزئياً: تنص استراتيجية تعديل قطاع العدالة للفترة ٢٠١١-٢٠١٦ على منع ومكافحة التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، ومكافحة الإفلات من العقاب، وتعديل التشريع الجنائي لكي يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وسيتم تعديل

القانون الجنائي يهدف إلغاء التقادم بالنسبة لجرائم التعذيب، وذلك على النحو الذي أوصت به سابقاً لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب.

١٩- وقد شرعت الحكومة مؤخراً، بدعم من الشركاء في مجال التنمية، في عملية لتجهيز جميع مخافر الشرطة ومرافق الاحتجاز المؤقت بكاميرات فيديو وبنظام مراقبة بواسطة الفيديو لرصد الامتثال لنظام الاحتجاز ومكافحة ظاهرة التعذيب وسوء المعاملة.

٢٠- وفيما يتعلق بالحد من تخفيض مدة الاحتجاز إلى ٤٨ ساعة، فإن هيئات إنفاذ القانون والسلطة القضائية غير مستعدة، بعد، لاعتماد هذه التوصية، في ضوء الحاجة إلى إجراء عمليات تحقيق شاملة.

التوصية ٧٦-١٥

٢١- مقبولة/ قيد التنفيذ: في عام ٢٠١١، عدّل قانون الطوائف الدينية ومكوناتها بهدف ضمان امتثاله للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، تم تبسيط إجراءات التسجيل؛ وألغيت الأحكام التمييزية بسبب الجنسية؛ وأزيلت العقوبات التي تحول دون الانضمام إلى أكثر من طائفة دينية؛ وتم الأخذ بإمكانية الانضمام إلى خدمة عسكرية بديلة بسبب الاستنكاف الضميري؛ وتم الأخذ أيضاً بأحكام تضمن لجميع المنظمات الدينية إجراء مراسم الدفن وفقاً لممارسات ومعايير الطائفة الدينية المعنية؛ وتم توضيح الأحكام المتعلقة بالتعليم في المدارس.

٢٢- ووفقاً لقرار حكومي تم إدراج موضوع تعليم الدين تحت مادة "الدين" في مناهج التعليم في المدارس الابتدائية والثانوية. وهذه المادة هي مادة اختيارية تدرس للطلاب بطلب من والديه أو الأوصياء القانونيين عليه. وتقوم الحكومة حالياً باتخاذ الخطوات اللازمة لتوفير الضمانات لكي لا يترتب على عدم اختيار مادة "الدين" نتائج سلبية.